منظمـة العمـل العربيـة

المنتدى العربى للتشغيل
((بيروت ، 19 – 21 / 10 / 2009))

نتائــج
القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية
فى الكويت ((19 – 20 / 1 / 2009))
وإعلان الدوحة الناتج عن
المنتدى العربى للتنمية والتشغيل (نوفمبر 2008)
ومضمون الميثاق العالمى من أجل التشغيل لمواجهة الأزمة
((جنيف ، 19 / 6 / 2009))
انعكاساتها على نتائج المنتدى العربى للتشغيل

ورقـة خلفيــة

إعــداد

منظمة العمل العربية

** تقديم :

انعقدت قمة الكويت (يناير 2009) كسابقة فى القمم العربية الثلاث والثلاثين، فهى القمة التى اختصت فقط بالشأن الاقتصادى والتنموى والاجتماعى. وظهرت نتائج القمة فى إعلان الكويت وبرنامج عمل وجملة من القرارات المستقلة .

وبعد خمسة أشهر أقر الميثاق العالمى من أجل التشغيل لمواجهة الأزمة من قبل مؤتمر العمل الدولى ولاقى هذا الميثاق دعما من مجموعة العشرين ومنظومة الأمم المتحدة وبروتن وودز .

وبعد هذا الإقرار بأربعة أشهر ينعقد المنتدى العربى للتشغيل باشتراك بين منظمتى العمل العربية والدولية .

ويبحث هذا المنتدى بشكل خاص فرص تطبيق مرامى ذلك الميثاق فى المنطقة العربية .

وهناك الكثير من القضايا التى تناولها الميثاق ، سبق لمؤتمر القمة العربية فى الكويت أن تناولها واتخذ مواقف وقرارات بشأنها .

ومعلوم أن قرارات القمة - خاصة قمة الكويت - ملزمة للبلدان العربية ، وأن قرار مؤتمر العمل الدولى بشأن الميثاق ينطبق عليه ما ينطبق على القرارات المتخذة فى مؤتمر العمل الدولى .

وتقدم هذه الورقة الخلفية ، نتائج قمة الكويت خاصة فى المسائل التى تناولها الميثاق العالمى بعد ذلك .

وتخلص الورقة إلى النتائج المرغوبة لمنتدى التشغيل لتكون منسجمة مع نتائج قمة الكويت وتعبر عن أولويات المنطقة العربية فى تنفيذ الميثاق العالمى من أجل التشغيل .

وقدمت هذه الورقة للمساعدة فى إثراء أعمال المنتدى ولا تمثل توجهات مسبقة .

منظمة العمل العربية

* * *

أولا : القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية

1- اجتماعات القمة العربية : اجتمع القادة العرب على مستوى القمة (33) مرة منذ قمة إنشاص (مايو 1946) إلى قمة الكويت الاقتصادية والتنموية والاجتماعية (19 – 20 / 1 / 2009) .

2- ولم تختص أية قمة ببحث الشأن الاقتصادى والاجتماعى لوحده إلا قمة الكويت الأخيرة وشاركها فى هذا الاهتمام قمة عمان (الأردن) الحادى عشر (25 – 27 / 11 / 1980) التى عنيت بالشأن الاقتصادى .

3- أقر عقد قمة الكويت بناء على مبادرة من دولتى مصر والكويت ، وحددت هذه المبادرة ستة تحديات رئيسية تواجه الأمة العربية .

تمثلت هذه التحديات فى :

- تفاقم معدلات الفقر والبطالة بين أبناء الوطن العربى .
- تدهور الأوضاع المعيشية للمواطن بشكل عام .
- تواضع حجم التجارة العربية البينية وتواضع حجم الاستثمارات البينية .
- هجرة رؤوس الأموال والعقول والكفاءات العربية إلى الخارج .
- ضعف البنية التحتية فى كثير من البلدان العربية .
- عدم مواكبة مخرجات العملية التعليمية لاحتياجات التنمية ومتطلبات المنافسة العالمية .

وبين تاريخ إقرار عقد هذه القمة الاقتصادية والاجتماعية قمة الرياض (28 – 29 / 3 / 2007) وعقدها فى موعدها فى الكويت (يناير 2009) برزت تحديات أخرى تمثلت فى تبعات الأزمة العالمية التى بدأت كأزمة مالية ثم سرعان ما استحالت إلى أزمة اقتصادية ثم أزمة تشغيل عالمية .

4- وتم الإعداد لقمة الكويت على مدى أكثر من سنة، وساهمت القمة السابقة لها فى متابعة هذا الإعداد (دمشق ، مارس 2008)، وشارك فى هذا الإعداد منظومة العمل العربى المشترك كما تم التشاور مع مؤسسات المجتمع المدنى ومجتمع رجال الأعمال .

5- وقامت منظمة العمل العربية بدورها فى الإعداد من خلال :

- مؤتمر العمل العربى (خاصة دورة شرم الشيخ مارس 2008) ومجالس إدارة المنظمة (الدورة الاستثنائية لبحث برنامج الإعداد للقمة) .
- تشاور واسع مع الشركاء والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين خلال فترة وجيزة . وذلك من خلال المؤتمر العربى الثالث لتنمية الموارد البشرية فى

المنامة، ومنتدى الرباط حول دور القطاع الخاص الجديد فى التنمية والتشغيل (أكتوبر 2008) ثم تشاور أوسع وأعمق من خلال المنتدى العربى للتنمية والتشغيل فى الدوحة الذى انعقد فى الشهر الموالى (نوفمبر) وصدر عنه وثيقة هامة هى إعلان الدوحة حول التنمية والتشغيل التى عرضت على قمة الكويت .

- وكانت المنظمة، بمشاركة فريق متميز من الخبراء العرب، قد أعدت وثائق ستة مشاريع وإطار مشاريع أخرى قدمت إلى القمة. وتناولت هذه المشاريع: الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل – المرصد العربى للتشغيل والبطالة – دعم برامج توطين الوظائف وتحسين إدارة العمالة المتنقلة المؤقتة – المواءمة بين مخرجات التدريب والتعليم واحتياجات سوق العمل – تشغيل الشباب العربى – دعم قدرات المنشآت الصغيرة والمتوسطة . إضافة إلى أطر المشاريع الأخرى التى تناولت تطوير التدريب ورفع الكفاءة ومناهجهما.
- ترافق هذا الإعداد مع تنسيق مكثف مع المعنيين بالإعداد للقمة وعقد العديد من الحلقات النقاشية الإعلامية فى عدد من العواصم العربية .

6- عقد على هامش اجتماعات القمة فى الكويت أنشطة مكثفة شملت الاجتماع المشترك لوزراء المالية ومحافظى البنوك المركزية والاجتماع المشترك للمندوبين الدائمين وكبار المسئولين والاجتماع المشترك لوزراء الخارجية ووزراء المال والاقتصاد .

وبجانب ذلك نظمت فعاليات للمنتدى الاقتصادى والاجتماعى (القطاع الخاص والمجتمع المدنى) شملت ثمانى جلسات كان من بينها :

- جلسة حول الأزمة المالية ودور المؤسسات المالية العربية .
- جلسة حول الشباب والبطالة والهجرة .
- جلسة حول التعليم والبحث العلمى .

وشارك فى جلسات هذا المنتدى قرابة 1200 مشارك وقدمت نتائجها إلى القمة .

خاطب القمة بجانب القادة العرب والأمين العام لجامعة الدول العربية ، الأمين العام للأمم المتحدة (بان كى مون) ورئيس البنك الدولى (روبرت زوليك) ورئيس قمة المؤتمر الإسلامى ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقى.

ضمنت نتائج قمة الكويت فى ثلاثة وثائق أقرتها القمة هى :

- إعلان الكويت .
- برنامج العمل .
- القــرارات .

تناول إعلان الكويت 28 قضية اتفق عليها ، كما تناول برنامج العمل المقر من القمة وهو يمثل خطوات تنفيذية لإعلان الكويت 27 فقرة . وبجانب ذلك اتخذت القمة 17 قرارا .

7- ***الأزمة المالية العالمية :***

دعى الإعلان لمواجهة تداعيات الأزمة والمشاركة فى الجهود الدولية لضمان الاستقرار وزيادة الاستثمارات البينية العربية ودعم الاقتصاد الحقيقى للبلدان العربية . وتضمن برنامج العمل تعزيز الجهود الرقابية والإشرافية على النظام المالى والمصرفى وتعزيز دور المؤسسات المالية العربية . واتخذت القمة قرارا مستقلا بهذا الشأن تضمن مساندة للمؤسسات المالية الوطنية ولترابط الأجهزة الرقابية المالية العربية وتأكيد استمرار التدفقات المالية العربية والاستثمارات البينية وتحسين مناخ الاستثمار والعمل على **استشراف أى تطورات مستقبلية لتداعيات الأزمة وتقديم** بدائل لسبل مواجهتها.

8- ***الحد من البطالة :***

دعى الإعلان إلى توفير المزيد من فرص العمل ودعم برامج التأهيل والتدريب ورفع الكفاءة الإنتاجية للقوى العاملة واعتبر العنصر البشرى الثروة الأساسية .

وتضمن برنامج العمل فى هذا الشأن **توفير قاعدة بيانات** عن واقع البطالة فى الدول العربية **وتنفيذ برامج تدريب وتأهيل للمتعطلين** عن العمل بمشاركة من القطاع الخاص **وتفعيل الاتفاقيات الموقعة بين الدول العربية فى مجال العمل وتكليف منظمة العمل العربية بتنفيذ مشروع البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة** .

واتخذت القمة قرارا مستقلا اعتمدت فيه بشكل خاص على نتائج المنتدى العربى للتنمية والتشغيل الذى نظمته المنظمة مع دولة قطر (الدوحة 15 – 2008/11/16) وإعلان الدوحة الصادر عنه .

كلف القرار منظمة العمل العربية بتنفيذ البرنامج المشار إليه لدعم التشغيل والحد من البطالة وإعطاء **أولوية متقدمة فى سياسات التنمية للحد من البطالة وتحسين حياة وعمل المشتغلين** .

كما أقر الفترة (2010 – 2020) **عقدا عربيا للتشغيل** وطالب بدعم **التدريب المتوافق مع احتياجات سوق العمل وتطوير ثلاث ثلاث مراكز عربية للتدريب** .

ودعى القرار لاتخاذ البلدان العربية للإجراءات **اللازمة لتيسير تنقل الأيدى العاملة العربية ودعم القطاع الخاص** وصناديق التنمية العربية لتنفيذ برامج تشغيل وتخفيض للبطالة .

وطلب القرار من المنظمة تقديم تقرير دورى للقمة حول التقدم المحرز .

9- ***الحد من الفقر :***

تضمن برنامج العمل الحد من الفقر وتحقيق أهداف الألفية وإيجاد فرص العمل للشباب وتنفيذ الإعلان العربى لتحقيق أهداف الألفية والعناية بحالة البلدان العربية الأقل نموا لتحقيق أهداف نفس الألفية .

واتخذ قرار بتنفيذ **برنامج عربى للحد من** الفقر ودعوة مؤسسات التمويل العربية للمساهمة فى تمويله . كما دعى القرار إلى خفض معدلات الفقر إلى النصف والالتزام **بتمويل شبكات الأمان الاجتماعى والمشروعات الصغيرة والمتوسطة** .

10- ***المرأة :***

دعى الإعلان لتمكين المرأة والارتقاء بأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والقانونية وتعزيز دورها فى الحياة العامة تحقيقا للمساواة وتأكيدا لمبدأ العدل والإنصاف .

11- ***الهجرة :***

دعى الإعلان لضمان حقوق المهاجرين والاهتمام بالكفاءات العربية المهاجرة خارج الوطن العربى وتقوية صلتها بالوطن الأم . وتضمن برنامج العمل فى هذا الخصوص :

- تنظيم هجرة العمال العرب إلى الخارج .
- صيانة حقوق العمال المهاجرين وتعزيز فوائد الهجرة لصالح التنمية والتكامل العربى .
- التأكيد على مبدأ المسئولية المشتركة بين الدول المصدرة والدول المستقبلة بما فى ذلك محاربة الهجرة غير الشرعية .
- التفاوض العربى الجماعى مع الأطراف الأجنبية .
- تسهيل انتقال الأفراد بين البلدان العربية خاصة رجال الأعمال .

12- ***الإحصاء :***

توفير البيانات والمؤشراتالإحصائية الدقيقة الضرورية لعمليات التخطيط ورسم السياسات واتخاذ القرار فى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

13- ***التنمية البشرية :***

دعى الإعلان إلى تحقيق أهداف الألفية فى هذا الخصوص وتوسيع فرص العمل أمام المرأة والشباب والنهوض بالصحة والتعليم وزيادة الدخول الحقيقية .

وتضمن برنامج العمل بناء مجتمع عالى الإنتاجية قادر على المنافسة الدولية بما فى ذلك **تمكين المرأة والنهوض بالمهارات الإدارية** والمهنية فى جميع القطاعات **وتطوير إدارة المنشآت العربية** .

14- المجتمع المدنى :

أكد الإعلان على أهمية دور المجتمع المدنى فى التنمية وعلى ضرورة توفير **التسهيلات لتشجيع قيام مؤسسات المجتمع المدنى** بهذا الدور وتعزيز التعاون بين الحكومات والمجتمع المدنى . وتضمن برنامج العمل المفهوم السابق مع دعوة لتطوير التشريعات المعنية وتبادل التجارب الناجحة بين مؤسسات المجتمع المدنى . كما اتخذ قرار مستقل بتفعيل دور المجتمع المدنى ودعم جهود منظمات هذا المجتمع على الصعيدين الإقليمى والدولى .

15- الصحة :

دعى الإعلان إلى التوسع فى المشروعات الصحية ورفع مستوى الخدمة فيها كما تضمن البرنامج التوسع فى الخدمات الصحية خاصة التأمين الصحى والتغطية الكاملة لمختلف المناطق بالرعاية الصحية والتنسيق بين الشركات المنتجة للدواء واتخذ قرارا بتخصيص الموارد المالية اللازمة لوزارات الصحة وتطبيق نموذج طب الأسرة .

بجانب ما سبق تضمنت نتائج القمة تحديد عام 2015 لاتحاد جمركى عربى وعام 2020 لتحقيق السوق العربية المشتركة .

كما تم التأكيد على البنية الأساسية وأقر مخطط الربط البرى العربى بالسكك الحديدية ومشروعات الربط الكهربائى والاهتمام بالإسكان والتجارة والسياحة والبيئة والصحة والتنمية الزراعية والخدمات والأمن المائى والنقل وبطبيعة الحال الاستثمار ودور القطاع الخاص والتكامل العربى .

* * *

ثانيا : الميثاق العالمى من أجل التشغيل لمواجهة الأزمة

1- أقر مؤتمر العمل الدولى فى 2009/6/19 بالإجماع الميثاق العالمى من أجل التشغيل لمواجهة الأزمة ، وذلك بعد خمسة أشهر يوما بيوم من اجتماع القمة العربية فى الكويت .

2- تخللت فترة مناقشة مشروع الميثاق مشاركة زعماء بعض الدول (15 – 2009/6/17) بلغ عددهم عشرة بين رئيس جمهورية ورئيس وزراء من أربع قارات فى العالم.

تضمن الميثاق خمسة أجزاء :

- العمل اللائق كاستجابة للأزمة .
- المبادئ التى تدعم الانتعاش والتنمية .
- استجابات العمل اللائق للأزمة .
- نشاطات منظمة العمل الدولية فى مجال الميثاق .

3- يلاحظ على محتوى الميثاق أنه يتوجه إلى جميع دول العالم فى غالبية أجزائه لكنه فى الفقرة (22) من الجزء الثالث يتوجه بشكل خاص إلى البلدان النامية والبلدان الأقل نموا ، كما مثل الجزء الخامس الأخير إطارا لبرنامج منظمة العمل الدولية ، وانعكاس الميثاق على مجموعة البلدان العربية نتلمسه خاصة فى الجزء الثالث المشار إليه (فقرة 22) . كما ان الجزء الخامس ينعكس على البرامج الإقليمية للمنطقة العربية ولمجالات التعاون الممكنة بين منظمتى العمل العربية والدولية .

4- يقدم الميثاق حزمة متجانسة من السياسات تجعل من التشغيل والحماية الاجتماعية فى مركز الاستجابة للأزمة ، ويعتمد الميثاق على أجندة العمل اللائق لمنظمة العمل الدولية ، وفى هذا الإطار يقترح ستة محاور للسياسات المرغوبة :

- إبقاء الذكور والإناث دون تمييز فى وظائفهم ، ودعم المنشآت الإنتاجية خاصة منها الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر .
- دعم خلق الوظائف فى القطاعات كثيفة العمالة بما فى ذلك القطاعات الخضراء المستجيبة لمتطلبات البيئة .
- تيسير العودة السريعة للعمل والحفاظ على قيمة الأجور الحقيقية .
- حماية الأفراد والعائلات المتأثرة بالأزمة ودعم نظم الحماية الاجتماعية بما فى ذلك الحد الأدنى من الدخل والرواتب التقاعدية .

- التأثير على كل من العرض والطلب لتنمية فرص التشغيل .
- منح العمال مهارات وكفاءات هم بحاجة إليها اليوم وغدا .

5- حاولت الورقة التوفيق بين نتائج القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية وجملة المواثيق العربية ذات العلاقة من ناحية ومضمون الميثاق العالمى من أجل التشغيل ومواثيق منظمة العمل الدولية ذات العلاقة من ناحية أخرى .

6- ونتيجة هذه المحاولة اقترح للمناقشة الجوانب التى قد يتبناها المنتدى العربى للتشغيل وهى جوانب تتوافق معا مع القرارات والتوجهات العربية ومع مضمون الميثاق العالمى وذلك فى مجموعة البلدان العربية .

7- ونتيجة المحاولة هذه أعدت الوثيقة المرفقة حول النتائج المرغوبة من المنتدى العربى للتشغيل ، وقد تضمنت :

أولا : المنطلقات وجاءت فى (9) فقرات .

ثانيا : الاعتبارات العامة وجاءت فى (9) فقرات أيضا .

ثالثا : توصيات المنتدى ، وجاءت فى ثلاثة أقسام وغطت ما يزيد عن (35) نقطة .

وتأمل منظمة العمل العربية من خلال إعدادها لهذه الورقة الخلفية تيسيرها لعمل المشاركين فى المنتدى للوصول إلى نتائج يرتضونها .

◘ ◘ ◘

المرفق

مشروع النتائج المرغوبة من المنتدى العربى

للتشغيل للمناقشة

مشروع النتائج المرغوبة
من المنتدى العربى للتشغيل

أولا : المنطلقات :

1- التزاما بنتائج القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية فى الكويت (19 – 2009/1/20) من إعلان الكويت وبرنامج العمل والقرارات . وقد تناولت هذه قضايا البطالة والتشغيل والتنمية والعدالة الاجتماعية والفقر وأسواق العمل والتنقل وقد اعتمدت نتائج القمة فى هذه المجالات على إعلان الدوحة الناتج عن المنتدى العربى للتنمية والتشغيل (قطر 15 – 2008/11/16) .

2- واستنادا إلى الميثاق العالمى من أجل التشغيل لمواجهة الأزمة والذى أقره بالاجماع مؤتمر العمل الدولى فى دورته (98) بجنيف (2009/6/19) وهو المؤتمر الذى تضمن مشاركة عدد من زعماء العالم خلال الفترة (15 – 2009/6/17) ونال ذلك الميثاق دعما من مجموعة العشرين والمؤسسات الدولية المتعددة الأطراف .

3- وتأكيدا لأعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق التى تحكم العمل (1998) واستحضارا لأعلانها بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة (2008) والأجندة الخاصة بالعمل اللائق وبالإعلان الخاص بالمسئولية الاجتماعية للشركات المتعددة الجنسية .

4- وأخذا فى الاعتبار الاستراتيجيات العربية التى أقرت سواء من القمة العربية أو المجالس العليا المختصة بالعمل العربى المشترك حول التربية والأمن الغذائى وتنمية القوى العاملة العربية وتشغيلها والتأمينات الاجتماعية أو الشباب أو المرأة أو ذوى الاحتياجات الخاصة .

5- وتنفيذا لما أقره مؤتمر العمل العربى خاصة خلال دورتيه 35 و 36 فى شرم الشيخ وعمان (الأردن) بشأن التشغيل والحوار الاجتماعى وتنقل الأيدى العاملة العربية ومواجهة تبعات الأزمة العالمية على التشغيل ، والتعاون العربى .

6- واستحضارا لنتائج المشاورات الإقليمية بشأن العمل اللائق والتشغيل فى بوسان بكوريا (2006) وفى أديس أبابا (ابريل 2007) .

7- وتفعيلا لنتائج المؤتمرات والندوات العربية خاصة تلك التى كانت منظمة العمل الدولية شريكا فى تنفيذها فى مجالات التأمينات الاجتماعية والأمن الصناعى والحوار الاجتماعى وتمكين المرأة والحريات النقابية وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتفتيش العمل وإدارة العمل .

8- والتزاما بأهداف الألفية خاصة بشأن تقليل الفقر ودعم التشغيل وتطوير التعليم .

9- وانطلاقا بأن العالم يجب أن يكون مختلفا بعد الأزمة عما كان قبلها كما أشار إلى ذلك الميثاق العالمى وبأن التعاون العربى فى المجالات الاجتماعية خاصة منها التشغيل يجب أن يكون مختلفا بعد قمة الكويت عما كان عليه هذا التعاون قلبها .

ثانيا : اعتبارات عامة

1- يتفق المجتمعون مع ما جاء فى إعلان الكويت الصادر عن القمة بشأن تشخيص الوضع القائم فى البلدان العربية حيث أشار إلى : بالرغم من الإنجازات المحققة فلا يزال الوطن العربى يواجه تحديات دولية تمس أمن وسلامة واستقلال دولة وسلمه الاجتماعى ومنها على المستوى المحلى الفقر والبطالة وتواضع مستوى المعيشة وتدنى معدلات التجارة والاستثمارات البينية وهجرة الأموال والكفاءات العربية إلى الخارج وضعف البنية التحتية ومستوى التعليم وعدم مواكبة المخرجات التعليمية لمتطلبات التنمية والمنافسة العالمية علاوة على مشكلات الأمن الغذائى والمائى والتغير المناخى والطاقة وعدم الاستخدام الأمثل للموارد .

2- التذكير بأن تفاقم البطالة وتأزم أوضاع التشغيل ظاهرة مزمنة تعانى منها جميع المجتمعات العربية دون استثناء وبأن الإضافة الجديدة فى عرض قوة العمل تقارب أربعة ملايين سنويا وزادت الهبة الديموغرافية فى عرض قوة العمل مضافا إليها زيادة مساهمة المرأة العربية فى النشاط الاقتصادى .

3- أن تداعيات الأزمة العالمية على التشغيل فى البلدان العربية أكيدة نتيجة تقلص فرص التنقل وتراجع السياحة والنقل فى كثير من البلدان وانخفاض الصادرات خاصة الصناعية منها وتباطء القطاع العقارى وتراجع الاستثمار الأجنبى المباشر خارج قطاع النفط وزيادة صعوبة الاقتراض المصرفى واتجاه معدلات النمو الاقتصادى إلى الانحفاض نتيجة الأزمة .

4- يقدر بأن تراجع فرص التشغيل يترافق مع زيادة الوظائف الهشة وتوسع فى القطاع غير المنظم ويتسبب ذلك فى زيادة أعداد المشتغلين الفقراء التى تقارب نسبتها ثلث المشتغلين قبل الأزمة . ويتأثر بالأزمة المرأة وفئة الشباب والعمال المؤقتين أكثر من غيرهم .

5- يلاحظ ضعف شبكات الأمان الاجتماعى التى نزداد الحاجة لها وقت الأزمة حيث يندر وجود تأمين فعال ضد البطالة ونظم للحد الأدنى من الدخل المضمون ونظم وأجور وتقاعد تتوافق مع زيادة تكاليف المعيشة بصورة منتظمة وبمشاركة المعنيين بها .

6- كشفت الأزمة عن نقص فى الشفافية وضعف فى دور الدولة فى الرقابة النزيهة والمتابعة العلمية خاصة فى قطاع البنوك والمصارف والبورصة والعقارات وأسعار السلع الاستهلاكية والإنتاجية مما فاقم من الأزمة وزاد من حالات الذعر وعدم اليقين .

7- أبرزت تداعيات الأزمة الحاجة إلى المزيد من السياسات التى تضمن العمل اللائق وتوسيع آلية وجدوى الحوار الاجتماعى وتكفل المزيد من حرية التنظيم والرأى والتمثيل والصرامة فى الاحتكام للقانون .

8- زيادة الاقتناع بأن الاستثمار فى الاقتصادى الحقيقى أكثر جدوى وبأن الاستثمار البيئى العربى أكثر أمانا وأن خلاص اقتصاديات المنطقة يكمن فى مزيد من انفتاحها على بعضها وتكاملها للاستفادة من السوق الواسعة والميزة النسبية لكل منها . وأصبح لزاما على المنطقة كما أقر ذلك قادتها فى الكويت أن تحقق حرية تنقل السلع والخدمات والأموال والعمل خلال عقد واحد .

9- يتوقع المجتمعون بأن أزمة التشغيل سوف تستمر لبعض الوقت بعد عودة الانتعاش إلى اقتصاديات المنطقة والعالم ولذلك يتحتم اتخاذ إجراءات يكون بها التشغيل والعمل اللائق فى صلب برامج الإنعاش الاقتصادى .

ثالثا : توصيات المنتدى :

وفى ضوء المنطلقات والاعتبارات السابقة يقر المنتدى العربى للتشغيل ما يلى :

أولا : يؤكد المجتمعون على أهمية تطبيق الميثاق العالمى من أجل التشغيل خاصة الفقرة (22) من القسم الرابع من الميثاق ويترتب على ذلك :

(أ) إعطاء أولوية لإيجاد فرص تشغيل فى إطار العمل اللائق . والالتزام بما أقرته القمة العربية فى الكويت من تبنى عقد عربى للتشغيل (2010 – 2020) يتم خلاله :

- خفض معدلات البطالة ونسبة المشتغلين الفقراء إلى النصف .
- زيادة الإنتاجية ورفع كفاءة العاملين من خلال برامج واسعة تزيد من نسب الملتحقين بالتعليم المهنى والتطبيقى والتدريب المهنى ، وأن تكون برامج هذا التعليم والتدريب متطورة متوافقة مع احتياجات التنمية وأسواق العمل العربية وأن تستهدف بشكل خاص الشباب والمرأة والمتعطلين عن العمل .
- تيسير تنقل الأيدى العاملة بين البلدان العربية بدءا بأصحاب العمل والكفاءات وإنتهاء لجميع أصناف قوة العمل مع حلول عام 2020 موعد قيام السوق العربية المشتركة الواحدة التى أقرتها القمة وتشجيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر خاصة من خلال فرص تمويل ميسرة من مصادر وطنية وعربية ودولية .

(ب) دعم القطاع الخاص المولد الأكبر لفرص العمل ومنحه تسهيلات ضريبية وتشريعية وتأمينية وائتمانية تشجعه على توفير المزيد من فرص العمل وفى ذات الوقت الالتزام بأعلان منظمة العمل الدولية بشأن المسئوليات الأخلاقية للشركات المتعددة الجنسية .

(ج) مباركة قرار القمة العربية بتخصيص مليارى دولار لدعم المؤسسات الإنتاجية خاصة منها المنشآت الصغيرة والمتوسطة واستدراج تعاون دولى لتطوير هذه المؤسسات وزيادة قابليتها على الاستمرار والمنافسة فى الأسواق العالمية .

(د) تطوير التدريب المهنى والتعليم وبرامج رفع الكفاءة بتجويد برامجها وتوسيع منتسبيها وتوفير فرص تطورها وتيسيرهما خاصة للشباب والأناث والمسرحين من أعمالهم والمتعطلين عن العمل .

(ه) العناية بالعاملين فى القطاع غير المنظم بتوفير الشروط التشريعية والتدريبية والإدارية والتسويقية والتمويلية والتنظيمية لتحويل هذا القطاع إلى قطاع منظم وخلال ذلك يتم توفير شروط العمل اللائق للعاملين فيه .

(و) إعادة الاعتبار للأنشطة فى القطاع الزراعى وللعمالة الريفية والمنتسبين للعمالة المحلية وذلك ولزيادة إسهامه فى الأمن الغذائى الوطنى والعربى ولتحقيق ذلك يتم تحسين البنية التحتية الزراعية وتوفير المياه والرشادة فى استخدامها وتوسيع فرص التدريب والتعليم وزيادة التسهيلات المالية وتكثيف البحث والارشاد الزراعيين .

(ز) تنويع الأنشطة الاقتصادية بحيث يتم التحرر من محدودية الأصناف المنتجة أو المستخرجة وزيادة الأنشطة فى المجالات ذات القيمة المضافة العالية مثل اقتصاد المعرفة والاتصالات والشبكات على أن يسبق ذلك تطوير نظم التعليم والتدريب وتوجيد الاستثمارات حيث الكفاءات من الشباب فى هذا المجال .

(ح) تشجيع المجتمع الدولى ومؤسسات بروتن دودز والمؤسسات المالية الدولية والعربية لتقديم الدعم المالى :

- لتخفيض معدلات البطالة لتصل للمستويات العالمية .
- تقليل الفقر تحقيقا لهدف الألفية فى هذا الشأن .
- لدعم برامج الانعاش الاقتصادى وتخفيف عجز الموازين الاقتصادية .
- توجيه الدعم لمستحقيه فى القطاعات المتضررة من تبعات الأزمة العالمية .
- الالتزام فى تقديم المعونات الرسمية بالمبدأ المقر فى المؤتمر العالمى للتنمية الاجتماعية (كوبنهاجن 1995) أى 20/20 .

- تنفيذ ما جاء فى كلمة رئيس البنك الدولى أمام القمة العربية فى الكويت حول مجالات مساعدات الصندوق للبلدان العربية وتضمنت ثلاث أولويات : تمويل شبكات الأمان الاجتماعى ، تمويل مشاريع البنية التحتية ، وتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة لتوفير فرص العمل .

ثانيا : الاستجابة لحلول الأزمة فى المنطقة العربية فى إطار العمل اللائق :

(1) دعم فرص التشغيل الجديدة وتشجيع المؤسسات الإنتاجية للقيام بذلك من خلال :

(أ) مساعدة الباحثين عن عمل وذلك بتطوير تنظيم أسواق العمل وتحسين المعلومات عنها .

(ب) رفع كفاءة الأجهزة المعنية بأسواق العمل وتخصيص موارد مناسبة للإدارات الحكومية المعنية بذلك لتطوير عمل مكاتب التشغيل الحكومية وإسهام القطاع الخاص فى ذلك مع تشديد تطبيق القوانين التى تمنع الاستغلال أو الاحتيال . وتضمن شروط العمل اللائق التى تحددها قوانين وأنظمة العمل .

(ج) تطوير برامج تدريب مهنى ورفع كفاءة وبرامج تدريب تحويلى وبرامج لدعم المبادرة الحرة وحسن توجيه هذه البرامج الميسرة إلى الذين فقدوا أعمالهم أو المهددين بفقدها أو الفئات الهشة أو للمتعطلين لإنشاء مؤسسات صغيرة أو متناهية الصغر .

(د) دعم المؤسسات الإنتاجية بمختلف صور الدعم حتى لا تجبر على الاستغناء عن جانب من العاملين فيها وذلك من خلال إجراءات محددة وشروط موضوعية تعتمد على الحوار الاجتماعى والمفاوضات الجماعية وقد تتضمن هذه الإجراءات تقاسم العمل والتعويض الجزئى عن التعطل والتكفل ببرامج تدريب تحويلى لزيادة القابلية على الحصول على فرص عمل جديدة .

(ه) دعم المنشآت على توليد فرص العمل الجديدة خاصة منها المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر من خلال قروض ميسرة وتهيئة المناخ المناسب لتطورها من جهود تدريب وتسويق وحسن إدارة ودراسة للأسواق . والتشجيع على خلق مهن جوارية تقدم خدمات للمجتمع وتستوعب الشباب المتعلم.

(و) تبنى مشاريع حكومية للأشغال العامة والعمل المؤقت والتنمية المحلية وتحسين أوضاع القطاع غير المنظم وزيادة العناية بمشاريع البنية الأساسية وتوجيه استثمارات كثيفة نحوها.

(2) دعم نظم الحماية الاجتماعية فى البلدان العربية :

(أ) العمل على إقرار نظم للتأمين ضد البطالة حيث لا توجد وإعطاء هذه مزيدا من الفاعلية حيث وجدت.

(ب) وضع نظم لضمان الحد الأدنى للدخل خاصة لكبار السن ولذوى الاحتياجات الخاصة وللمرأة المعيلة.

(ج) إكساب حق التعليم الأساسى وحق الخدمات الصحية الأساسية محتوى فعال بتحسين الجودة وتيسير الخدمة .

(د) إقرار ضمانات حكومية للرواتب التقاعدية وقيمتها الحقيقية عند ارتفاع تكاليف المعيشة أو ارتفاع معدلات التضخم .

(ه) التغطية التأمينية للعاملين فى القطاع الزراعى والقطاع غير المنظم والعمال المؤقتين .

(و) الحفاظ على القيمة الحقيقية للأجور والرواتب من خلال مجالس وطنية للأجور ثلاثية التكوين أو ثنائية (عمال – أصحاب أعمال) تعنى بتحديد الأجور وتطورها فى ضوء تغير الإنتاجية وتكاليف المعيشة .

(ز) العمل على تعميم تحديد حد أدنى للأجور يكون نافذا على جميع العاملين بما فى ذلك العمالة المتنقلة المتعاقدة المؤقتة .

(ح) الحرص على تضييق الفجوة بين أجور العاملين وأجور العاملات فى القطاعين العام والخاص .

(ط) العمل على تعميم إنشاء المجالس الاقتصادية والاجتماعية فى كل البلدان العربية وإكساب القائم منها مزيدا من الفاعلية .

(3) دعم مستويات العمل الدولية والعربية والحوار الاجتماعى :

(أ) ينبه المنتدى إلى أن ظروف الأزمة تهدد المكاسب الإنسانية التى تحققت حول مبادئ العمل وحقوقه الأساسية ولذلك يشددون على ضرورة :

(ب) القيام بجهد مكثف لإعادة الاعتبار لقيمة العمل بعد أن شوهته أنشطة المضاربة على أصول وهمية وأغرت هذه بدخول عالية استثنائية .

(ج) تنفيذ ما أقرته القمة العربية فى الكويت من استكمال التصديق على اتفاقيات العمل العربية .

(د) الالتزام مجددا بإلغاء أسوأ أشكال عمل الأطفال والعمل الجبرى والتمييز فى العمل وبذل جهد إضافى للتصديق على اتفاقيات العمل الدولية ذات العلاقة بسياسات التشغيل والتأمينات الاجتماعية وعلاقات العمل والصحة المهنية وآليات الحوار الاجتماعى .

(ه) بذل جهد أكبر لتحقيق حق التنظيم وحرية التمثيل وتوسيع فرص المفاوضة الجماعية والحوار الاجتماعى فى جميع القطاعات سواء كانت منظمة أو غير منظمة .

(و) دعم قدرات إدارات العمل وتفتيش العمل لازدياد الحاجة إليها خاصة فى وقت الأزمات لتكون فعالة فى حماية العمال ونفاذ نظم التأمينات الاجتماعية وسياسات التشغيل .

ثالثا : الأنشطة الإقليمية وأولوياتها :

1- يتعهد المشاركون فى المنتدى على تنفيذ قرار القمة العربية فى الكويت بشأن العقد العربى للتشغيل خاصة فيما يتعلق بتخفيض معدل البطالة فى البلدان العربية ونسبة المشتغلين الفقراء إلى النصف والدعم العربى والوطنى للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وتطوير التدريب المهنى والتعليم الفنى وزيادة نسبة المنتسبين له وإيلاء أهمية خاصة لتطوير أسواق العمل العربية والمعلومات حولها وتيسير تنقل الأيدى العاملة العربية بدأ بأصحاب الكفاءات وأصحاب الأعمال وإنتهاء بحرية تنقل كاملة مع قيام السوق العربية المشتركة عام 2020 .

2- يدعو المشاركون كلا من منظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية لوضع برنامج تنفيذى يتضمن أنشطة إقليمية وشبه إقليمية فى المجالات التى حددها القسم الخامس من الميثاق العالمى (فقرة 26) وذلك حسب الأولويات التى ورد بها ترتيب المجالات الأربعة عشر .

3- دعوة المنظمتين للتعاون والتشاور لدعم البلدان العربية والأجهزة المعنية فيها خاصة فى المجالات التالية :

(أ) تحسين قدرات الأجهزة المعنية بإيجاد معلومات سوق العمل بما فى ذلك تطور الأجور وتكاليف المعيشية وتحسين بثها واستخدامها .

(ب) دعم البلدان التى تنوى إقرار نظام للتأمين ضد البطالة أو وضع نظم للحد الأدنى من الدخل المضمون .

(ج) مساعدة البلدان العربية على وضع السياسات المواجهة لأزمة التشغيل وتقويم برامج الانعاش فيما يخص التشغيل والعمل اللائق .

(د) المساهمة فى وضع البرامج الداعمة للتشغيل خاصة فى مجالات الأشغال العامة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة والبنية التحتية والتنمية المحلية .

(ه) دعم البلدان العربية فى توفير فرص تمويل للتخفيف عن المتضررين من الأزمة العالمية حسب القطاعات الإنتاجية وفئات القوى العاملة وذلك لدى جهات التمويل الدولية والعربية .

(و) رصد آثار الأزمة العالمية على جوانب العمل المختلفة على المنطقة العربية واقتراح الحلول المناسبة .

* * * * *